

إعداد صلاح الغزالي

□

لقد شكل موضوع تعارض المصالح قلقا كبيرا في دول العالم، لما له من آثار سلبية وعواقب وخيمة على مسيرة التقدم والتنمية، لذلك بادرت الدول الرائدة منها بوضع قانون واضح يعالج حالات تعارض المصالح، بهدف حسن إدارة هذا الموضوع الشائك، وذلك بهدف ضمان حسن إدارة معالجة الوظائف في الجهات العامة بما يؤكد نزاهتها وشفافيتها أمام الجمهور، تجنباً لكافة حالات الفساد المحتملة.

□ إن القواعد التي يجب وضعها لمعالجة حالات تعارض المصالح لأصحاب المناصب وسلطة اتخاذ القرار في الجهات العامة ينبغي أن تؤدي إلى قدر من الوقاية من الفساد، وقدر أكبر من المساعلة للمستؤولين، وهذا من شأنه دعم المزيد من ثقة المجتمع بالجهات العامة من خلال حكمهم على أداء الموظفين العموميين.

□

[للقراءة والاطلاع .. اضغط هنا](#)

المصدر : [موقع صلاح الغزالي](#)

□

المفكار الواردة في الأوراق والمداخلات والتعليقات لا تعبر عن رأي الموقع وإنما عن رأي أصحابها

□